مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

لا يجوز الاقتباس من محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠ بتوقيت غرينتش (الساعة ٥/٣٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١١/٣٠ بتوقيت جنيف، والساعة ١٣/٣٠ بتوقيت نيروبي، والساعة ١٦/٠٠ بتوقيت دلهي، والساعة ١٩/٣٠ بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2015/47*
Original: English

البلدان الأفريقية لا تصدر سوى ٠,٣ في المائة من المنتجات العالية التقنية في العالم

تقرير التكنولوجيا والابتكار الصادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٥ يقول إن من الممكن فعل المزيد لجعل سياسة الابتكار في أفريقيا في خدمة التنمية

جنيف، ١٦ *كانون الأول/ديسمبر* ٢٠١٥ – خلص **تقرير التكنولوجيا والابتكار الصادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٥**[1] إلى أن حصة البلدان النامية ككل من الصادرات العالمية للمنتجات العالية التقنية مثلت ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٤ – محققة بذلك زيادة بلغت ١٨ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٠ – إلاّ أن البلدان الأفريقية، ظلت مع ذلك، متخلفة عن الركب، إذ لا تمثل حصتها سوى ٠,٣ في المائة من هذا المجموع (انظر الشكل البياني). ويبحث التقرير المعنون "تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية في أفريقيا" الكيفية التي يمكن بها للحكومات الأفريقية أن تحسن تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنسقها مع السياسات الصناعية وخطط التنمية الصناعية.

وخلص التقرير إلى أنه حتى البلدان الأفريقية التي تنفق مبالغ أكبر على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تستطيع تصدير المزيد من المنتجات العالية والمتوسطة التقنية وذلك أساساً بسبب الصعوبات المواجهة في تنسيق إطاري السياسات المذكورين.

---

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣١١ unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

* **جهة الاتصال:** UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

(١) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع Sales No. A.11.II.D.3, ISBN-13: 978-92-1-112822-2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States Of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org.

ولتسليط الضوء على هذا المشهد، يقدم التقرير تحاليل معمقة للسياسات المتبعة في مجال الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا، إلى جانب الاتجاهات والمبادرات الإقليمية في مجال السياسات العامة في بلدان أفريقية أخرى. ويبين التقرير أن أنماط بلورة السياسات وتصميمها وتخطيطها وتنفيذها عنصر حاسم لنجاح الشركات، وهي مفتاح تسخير التكنولوجيا لخدمة الأعمال التجارية.

ويفيد الأونكتاد بأن دراسات حديثة أظهرت أن تركيز السياسات على النمو القائم على التكنولوجيا غير كاف، بل إن نجاح السياسات يعتمد على طريقة سير العمليات السياساتية من أجل تيسير التعاون والتعاضد بين الوكالات الواضعة للسياسات والشركات ودوائر الأعمال وأوساط البحث. وعلاوة على ذلك، يتعين على صناع السياسات ألا يصوغوا السياسات الصناعية باعتبارها إطاراً مستقلاً وإنما إطاراً متسقاً مع سياسات أخرى كسياسة الابتكار مثلاً.

ووقع الاختيار على إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا كمواضيع للدراسة بالنظر إلى خصائصها الاقتصادية المختلفة: فنيجيريا بلد نام غني بالنفط، في حين أن إثيوبيا بلد من أقل البلدان نمواً تتركز موارده في الزراعة، ولا سيما زراعة البن. وتُضاف إلى هذين البلدين جمهورية تنزانيا المتحدة التي يعتمد اقتصادها على مزيج من الأنشطة القائمة على الموارد وقطاعات أخرى. لذا يجسد كل بلد تحدياً إنمائياً في ميدان تنسيق السياسات الصناعية وسياسات الابتكار من أجل تحقيق نواتج إنمائية.

ولكل بلد من هذه البلدان وثائق رؤية وطنية واستراتيجيات جديدة للتنمية الصناعية وسياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تعبر عن تطلع حكوماتها إلى تحويل بلدانها إلى اقتصادات "متوسطة الدخل" في غضون العقدين المقبلين أو العقود الثلاثة المقبلة.

وإضافة إلى ذلك، سجّلت البلدان الثلاثة جميعها معدلات مذهلة نسبياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي على امتداد العقد الماضي إن لم يكن على امتداد فترة أطول، وزادت إنفاقها على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ذلك، واجهت هذه البلدان صعوبات في تركيز هذه الاستثمارات على زيادة التعلم التكنولوجي، خاصة في المنشآت، كما يتجلى في نقص المنتجات المتوسطة والعالية التقنية في صادراتها.

وجميع البلدان في أفريقيا تقريباً، بما فيها البلدان الثلاثة موضوع الدراسة، وفي العالم النامي بصورة أعم، هي حالياً في مرحلة من التنمية ينبغي أن تكون فيها التنمية الصناعية من خلال التغيير التكنولوجي أولوية رئيسية إن لم تكن أهم الأولويات. وليس ثمة انتقال سياساتي صوب هذا الهدف فحسب، بل إن الدراسات الاستقصائية الميدانية أظهرت مدى مساهمة الالتزام السياسي بالقدر الأدنى في وضع أطر معقدة للسياسات الصناعية وتنقيح سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق هدف الابتكار.

بيد أن التقرير يستنتج وجود تداخل بين السياسات الصناعية وسياسات الابتكار. ففي حين تتوخى السياسة الصناعية تيسير التحول الهيكلي بتشجيع أنشطة اقتصادية وقطاعات وتكنولوجيات معينة ذات قدرات إنمائية، تسعى سياسة الابتكار إلى تشجيع التعلم والتكيف التكنولوجيين. وللسياسة الصناعية إطار واسع يشمل أيضاً جوانب من سياسات الابتكار، إذ يغدو التحول

الهيكلي ممكناً عندما يسهل قدرات تجميع المعارف ونقلها داخل المنشآت والقطاعات وفيما بينها. وغالباً ما تستخدم هاتان السياستان حوافز ووسائل متشابهة.

ويسلط التقرير الضوء على ست نقاط تتعلق بالابتكار والتنمية الصناعية وتنطبق إلى حد كبير على البلدان الأفريقية:

- كثيراً ما لا تنفذ سياسات الابتكار تنفيذاً جيداً في البلدان الأفريقية لأنها جديدة عليها نسبياً؛
- تعاني نظم الابتكار في البلدان الأفريقية أوجه قصور عديدة يعوق الكثير منها فعالية تلك النظم؛
- لم تركز السياسات الصناعية التي كانت في الماضي متبعة في بلدان أفريقية كثيرة تركيزاً كبيراً على تشجيع التعلم التكنولوجي؛
- لم تكن سياسات التنمية الصناعية منسقة على نحو سليم مع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، حتى وإن كانت تركز على التغيير التكنولوجي؛
- كثيراً ما تواجه معظم المنشآت الأسرية والعاملة على نطاق صغير قيوداً مالية ومشاكل من حيث القدرات تعوق حيازة التكنولوجيات الجديدة. وعلاوة على ذلك، يعرقل نقص المواد البشرية الماهرة وتأثيرات "هجرة الأدمغة" ومشاكل الحوكمة في نقل التكنولوجيا تحقيق الابتكار في هذه الاقتصادات؛
- تحتاج المنشآت إلى بيئة سياساتية أكثر اتساقاً لحفز التنمية الصناعية المستدامة في المنطقة.

ويستنتج التقرير أيضاً أن السياسات القائمة لا تتطابق دائماً مع واقع الأمور في الميدان. والقطاع الخاص في منطقة أفريقيا (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء) في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم، لذا يعتبر التقرير أن من الضروري التصدي لواقع الأعمال التجارية في الميدان. ويحتاج صناع السياسات في البلدان النامية إلى إقرار عملية سياساتية شاملة تضم جهات معنية من مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الوزارات ومؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والجامعات ومعاهد البحث. وبذلك تكون الحوافز المتاحة للمنشآت المحلية، كمنح وقروض البحث والتطوير والتخفيضات الضريبية والمشتريات الحكومية، موافقة للاحتياجات المحلية وفعالة كأدوات تحفيزية.

تقرير الأونكتاد *المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٥*: يمكن إنجازه

حدد التقرير ثغرات كبيرة في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا لكنه عثر على أمثلة إيجابية تدعم توصياته فيما يتعلق بالتعاون

ففي تنزانيا مثلاً، توجد شركة عائلية بدأت بإنتاج ٢٠٠ كيلوغرام في السنة من الفواكه والخضروات المجففة، كثمار المنغا والأناناس والموز المجففة، لكنها تمكنت، بمساعدة منسقة من شركاء متنوعين، من زيادة ناتجها السنوي إلى ما بين ٥ و٧ أطنان. واعتمدت الشركة على أساليب تجفيف شمسي فعالة من حيث التكلفة منذ أن بدأت نشاطها في عام ٢٠٠٢، وقد طورت مرفق التجفيف التابع لها على مراحل: حصلت في البداية على الدعم في شكل آلات ودراية فنية من شريك ألماني؛ ثم عرضت عليها إدارة هندسة الكيمياء والتجهيز في جامعة دار السلام ومنظمة تطوير الطاقة التقليدية في تنزانيا خبرتهما. وحصلت الشركة أيضاً على دعم من حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتشمل خطط التوسع اللاحق تركيب مجفف كهربائي.

ويشير التقرير أيضاً إلى حالة إيجابية في إثيوبيا تتعلق ببناء المؤسسات، إذ أسست وزارة الصناعة مؤخراً معهد تطوير صناعة الأغذية والمشروبات والمواد الصيدلانية. ويشكل المعهد مركزاً جامعاً لتقديم المساعدة إلى قطاعي تجهيز الأغذية والمواد الصيدلانية، وقد أدّى دوراً حاسماً في تدعيم قدرات هذين القطاعين، لا سيما فيما يتعلق بتحسين مرافق الإنتاج. ويقدم المعهد أيضاً خدمات بحثية ومخبرية وتجريبية. وهو مبادرة هي الأولى من نوعها في إثيوبيا، وسيعتمد نجاحه المستقبلي إلى حد كبير على البنية الأساسية والقوة العاملة. وفي وقت كتابة التقرير، كانت الوكالة مقيَّدة من حيث التمويل وضعف المهارات البشرية والبنية الأساسية، وهي قيود أقر بها صناع السياسات ومن المتوقع التصدي لها قريباً.

الشكل البياني ١

توزيع الصادرات العالمية بحسب الكثافة التكنولوجية والوضع الإنمائي في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤

(بالنسبة المئوية)

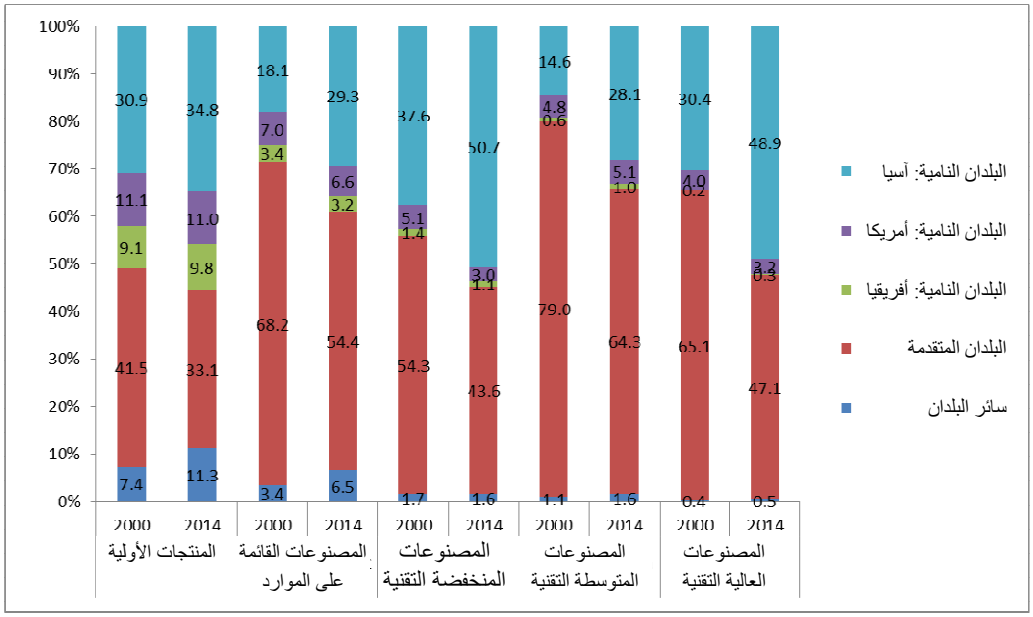

المصدر: الأونكتاد (أرقام عام ٢٠١٤ تقديرات)

*** ** ***